

الفصل الثاني

الإطار التاريخي لمفهوم الجراء

المبحث الأول:

الجزءات في الحضارة القديمة.

المبحث الثاني:

الجزءات في العصور الوسطى.

المبحث الثالث:

الجزءات في العصور الحديثة.

الفصل الثاني

الإطار التاريخي لمفهوم الجزاء

المبحث الأول

الجزاءات في الحضارات القديمة

اكتمل نظام الجزاءات الداخلي عندما انتقلت سلطة القسر كلية ولأسباب تاريخية مختلفة إلى حوزة المجتمع^(١). كذلك عرف المجتمع الدولي عبر فترات التاريخ نظاما للجزاءات عندما تحققت له درجة معينة من التنظيم سواء تحقق التنظيم بالقسر والغزو أو بالرضا والقبول وسواء تحقق في جزء أو آخر من أجزاء المعمورة حتى عرف العالم فكرة التنظيم الدولي العالمي عقب الحرب العالمية الأولى.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة مراحل تاريخية:

المرحلة الأولى:

وضع الجزاءات في المجتمعات السابقة على قيام الدولة بمفهومها الحديث (ما قبل التاريخ حتى أواخر القرن ١٥).

المرحلة الثانية:

وضع الجزاءات في القانون الدولي التقليدي (مرحلة سمو سيادة الدولة على محاولات تنظيم المجتمع الدولي من القرن ١٦ حتى عام ١٩١٨).

المرحلة الثالثة:

وضع الجزاءات في القانون الدولي الحديث (عصر التنظيم الدولي العام).

أولاً: الجزاءات في حضارات الشرق الأقصى:

في الهند:

يشهد التاريخ الهندي القديم أو الدويلات الهندية أقامت نظاماً قانونية دولية في السلم والحرب. وقد وجدت في الهند القديمة مدونات للقانون تتعلق بالالتزامات نحو الدول الأخرى طبقت أساساً علي دول منفصلة داخل الهند ذاتها⁽²⁾، ويحتوي قانون مانو (من ٢٠٠ ق.م - ١٠٠ م) علي أحكام تتعلق بالمبادئ الإنسانية في السلم والحرب⁽³⁾، كما طبقت الهند مبدأ العالمية في قوانين السلم مثل منح الامتيازات والحصانات للمبعوثين الدبلوماسيين. وشاع لدي الهنود احترام القانون والعهود كما تعكس ذلك كلمة Dharma الهندية ومعناها سيادة القانون المرادفة لكلمة Dand بمعنى التقديس في التراث الهندي القديم. وأسهمت الهند القديمة في تطوير عدة مبادئ قانونية هامة مثل حق اللجوء، وحق الدولة الحبيسة في المرور، ومعاملة الأجانب وحقوق الإنسان، ومبدأ Sukra القاضي بعدم اللجوء إلي الحرب إلا كملجأ أخير دون النظر إلي عدالتها. كذلك عرفت الهند مبدأ Cakravartin الذي يهدف إلي إنشاء سلطة تملو الدولة في الهند مهمتها حفظ النظام وإقرار السلام. وكذلك مبدأ التعايش السلمي وعدم الانحياز الذي نادى به Ashoka في القرن الثالث قبل الميلاد ونقشه علي الحجر⁽⁴⁾.

في الصين:

عرفت الصين القديمة المحالفات بين الإمارات الصينية كما عرفت حرب الجزاء التي تشن لاستخلاص حق عجزت الوسائل السلمية عن استخلاصه، أو تشن لمعاقبة من يقوم علي انتهاك التزاماته الدولية. وكانت

جمعية الأمراء (أنشأها الإمبراطور U الأكبر في القرن العشرين قبل الميلاد) - وعصبة الأمراء فيما بعد (٦٨١ - ٢٢٠ ق.م) بمثابة تنظيم لتسوية المقاطعات بين الإمارات الصينية بالطرق السلمية وتوقيع الجزاء علي المخطئ، وصد الغزو الخارجي. وفي هذا التنظيم وغيره عرفت الصين القديمة الجزاءات ذات الطابع الديني والأدبي والعسكري. وميز فقهاؤها بين حرب الغزو، والحرب الجزائية وساد الاعتقاد لديه بأن السماء هي مصدر الجزاء⁽⁵⁾.

ثانيا: الجزاءات في حضارات الشرق الأدنى القديم:

(١) عرفت الحضارة المصرية وحضارات وادي الرافدين وأنماط مختلفة من التنظيم والعلاقات مع الدول المجاورة وعرفوا المعاهدات وقدسيتها وتبادل السفراء وتسليم اللاجئين السياسيين والمهاجرين غير أن حروبهم لم ترد عليها ضوابط⁽⁶⁾ وقد أباحت شريعة موسى مبدأ العين بالعين⁽⁷⁾ كما ورد للأعمال الانتقامية ذكر في المواد ١٩٦ - ٢٠٠ من شريعة حمورابي⁽⁸⁾.

وتشير أساطير وادي الرافدين إلي وجود أسماء Anu وإله العاصفة Enlil وكأن هناك تصور بأن الكرة الأرضية دولة تحكمها الآلهة، وأن إله السماء يصدر مراسم واجبة الطاعة لأنه رمز السلطة في النظام الكوني، ورغم هذه الطاعة المطلقة اعترف عباد هذا الإله بأنه لا يوجد ضمان لامتنالهم لأوامره ولذلك ظهرت الحاجة إلي نص يعاقب المخطئ، فكان إله العاصفة هو سلطة القسر وعرف بأنه إله القسر God of coercion الذي ينفذ تعليمات الآلهة ويقودهم إلي الحرب⁽⁹⁾.

(٢) تقاليد العرب في الجاهلية:

قامت علاقات العرب ونظمت علي أساس الأعراف القبلية والتضامن القبلي فلجأت القبائل إلي تسوية منازعاتها عن طريق التحكيم الذي ينعقد باتفاق يوضح فيه موضوع الخلاف واسمه الحكم أو الحكيم. ويحفل تاريخهم بأمانة شهيرة في هذا الصدد. وكان التحكيم اختياريا متروكا لتراضي المتخاصمين، ولم يكن قرار التحكيم ملزما بل كان التنفيذ راجعا إلي سلطة الحكم الأدبية، ولذا كان بعض الحكماء يأخذون بعض العهود والمواثيق تأكيدا لقبول المتخاصمين بحكمهم⁽¹⁰⁾ وكان الكهان والأصنام أحيانا يقومون بوظيفة المحكمين في الجاهلية، غير أن الحرب كانت الوسيلة التقليدية في حسم المنازعات القبلية. ولذا تحالفت القبائل علي السلم والنصرة فكان الحلف عندهم شبه معاهدة تعقد بين قبيلتين بعدم الاعتداء وببذل المساعي والتعاون لأخذ الثأر أو لدفع الدية أو الفدية، وكانوا يضرمون النار أحيانا احتفاء بهذا التحالف ويسمونها نار التحالف⁽¹¹⁾.

ومن أمثلة التحالف في الجاهلية حلف الفضول الذي اجتمعت لأجله بطون قريش في دار عبد الله بن جدعان، وتحالفوا علي رد المظالم في مكة بعد أن كثر منهم الزعماء وانتشرت الرئاسات وازدادت الاعتداءات⁽¹²⁾ فقد استهدف حلف الفضول حماية زائري مكة والحج إليها وكان بمثابة عمل دبلوماسي لتنظيم عقد هذا المؤتمر السنوي وتأمين وصول الغرباء من أبناء القبائل إليها والحياة فيها⁽¹³⁾. وقد عقدت القبائل اتفاقات أخرى مختلفة منها اتفاق المساندة للاشتراك في الأعمال الحربية، ومنها اتفاق المصادعة من أجل إقامة السلم وتأكيد عدم الاعتداء أو الاستفزاز وإضفاء القدسية علي التحالف كان يوجب أن يتم أمام الحجر الأسود في الكعبة.

وقد شاع في القبائل العربية جزاء الطرد أو الأبعاد من القبيلة إذا اشتهر فرد بشراسة الخلق أو ارتكب جناية وأريد التخلص من مسئولية ثأره أو دينه فيصبح الطريد خليعا أو لعينا، وكان الطرد يتم بقرار من رئيس القبيلة ويعلن عنه بواسطة المنادي⁽¹⁴⁾.

ويترتب علي الطرد رفع مسئولية القبيلة عن الطريد وقطع رباط العصبية عنه، وإهدار دمه أي تعريضه للانتقام من أهل المجني عليه⁽¹⁵⁾.

ولما ظهرت الدعوة الإسلامية بين القبائل العربية ظهرت معها عقوبة جديدة وهي المقاطعة التي طبقتها قريش ضد أسرة الرسول إذا اجتمعت قريش ودونت صحيفة المقاطعة التي أقامت حلفا بين أفراد قريش تعاقدوا فيه علي مقاطعة بني هاشم وبني عبد المطلب مقاطعة تامة فلا ينكحوا منهم ولا ينكحوهم ولا يبيعوهم شيئا ولا يبتاعوا منهم. وعلقوا صحيفة هذا الحلف في جوف الكعبة توكيدا لها وتسجيلا⁽¹⁶⁾. ولم يكن في مكة حكومة بالمفهوم المعاصر وإنما كان نظامها أشبه بجمهورية الإشراف⁽¹⁷⁾، حيث كانت السلطات تجتمع عندهم، عند شيخ القبيلة. وكانت الكعبة التي ضمت ثلاثمائة صنم كل واحد منها خاص بقبيلة من قبائل العرب، مصدر رزق أهل مكة ولذا بذلوا العناية بشئونها وسهلوا القدوم إليها واقتسموا شئون أو مناصب الأشراف فيها.

ثالثا: الجزاءات في الحضارة الإغريقية:

قامت بين دويلات المدن اليونانية علاقات منظمة وفق قواعد متطورة كما أقامت فيما بينها مؤسسات واتحادات مختلفة بحيث يمكن القول أنه ساد بينها قانون دولي⁽¹⁸⁾ ونما فيها في وقت مبكر إدراك مصالح المجتمع وضروراته⁽¹⁹⁾.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين المدن الإغريقية والدول الأجنبية فقد اصطبغت بنظرة الإغريق إليهم علي أنهم أدنى منهم ويتعين الحرب الدائمة ضدهم، ومع ذلك عرفت نظام السفراء واحترامهم وتقديس مهمتهم ومعاقبة من يسيء إليهم واعتبرت حق الملجأ ذا أصل إلهي كما عقدت المعاهدات معهم وحصرت علي قدسية الاتفاق⁽²⁰⁾. غير أن اليونان فشلت في وضع نظام للأمن الجماعي سواء ضد عدوان أحد أعضائها علي الأخر أو لصد الهجمات الخارجية، وإن كانت اليونان قد تطلعت إلي قانون عالمي⁽²¹⁾.

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين دول المدن اليونانية (٥٠٠ مدينة) فقد اتسمت بتمسك كل منها باستقلالها وقامت بينها علاقات قانونية دولية وعرفت العلاقات الدبلوماسية والاتفاقية⁽²²⁾ واعتمدت التحكيم أسلوبا لتسوية منازعاتها⁽²³⁾، وسعت إلي إنشاء محالفات فيما بينها، كما عرفت درجة عالية من الاندماج السياسي غلب عليها الطابع الفيدرالي⁽²⁴⁾.

وعرف الإغريق الجزاءات الإلهية والإنسانية، حيث اعتبرت الجريمة عندهم بمثابة اعتداء علي الآلهة قبل أن تكون تحديا للنظام الاجتماعي. وظل القانون لفترة طويلة تعبيراً عن إرادة غيبية Surnaturelle أو بمثابة إله العدل Themis الذي أرسلته السماء علي الأرض وظلت هذه الكلمة تحتفظ باسمها القديم (ap) أي Imprecation⁽²⁵⁾ وعرفت اليونان أهمية الرأي العام كجزاء (BMMOVATIS) ويلاحظ البعض أن فكرة المساس بالشرف Dehonneur كانت شائعة بصفقتها جزاء علي كثير من الأعمال غير المشروعة⁽²⁶⁾.

وقد احتلت الجزاءات الإلهية مركزاً هاماً في قلوب اليونانيين⁽²⁷⁾. وحظر اليونانيون شن الحرب إذا قبل الخصم حكم التحكيم، كما عرف

فلاسفتهم حرب الجزاء⁽²⁸⁾. وقد تجمعت الدول اليونانية وشكلت أمفكتيونات أبرزها أمفكتيون دلفي L'Amphictyome ويضم ١٢ دولة وكانت أحكام عصبية دلفي هذه واجبة الطاعة وإلا واجهت الدولة المخالفة تكفل أعضاء العصبية عسكريا ضدها بل وجزاء الطرد من العصبية ذاتها⁽²⁹⁾.

وعرف الإغريق نظام الخلع لدي العرب وسمي الطرد Atimo فيصبح الطريد محروما من حماية آلهة العدل⁽³⁰⁾ وساد لدي المدن اليونانية نظام الغرامات كجزاء⁽³¹⁾. وينكر مارسيل سيير أن الإغريق عرفوا جزاء القصاص Represailles⁽³²⁾ وأطلق عليه Androlepsia ويمكن بمقتضاه أن يحصل أحد رعايا أثينا علي التعويض من الأجنبي الذي يعتدي عليه⁽³³⁾.

رابعاً: الجزاءات في الحضارة الرومانية:

احترمت روما استقلال الشعوب الأخرى في المرحلة الأولى التي انتهت ببداية القرن الثالث ق.م ودخلت معها في علاقات ومحالفات. وعقب الحرب Punic War التي انتهت عام ٢٠١ ق.م أعلنت الإمبراطورية وحولت الدول الأخرى إلي مستعمرات⁽³⁴⁾. ثم بدأ عصر السلام الروماني عام ٣١ ق.م وخلال العصر الروماني تطورت مفاهيم العالمية فاعتبروا العالم وحدة واحدة Civitas Gentium⁽³⁵⁾. وقد نشأ في روما ما سمي Jus Fetiale الذي يضم مجموعة القواعد المنظمة لعلاقاتهم مع الخارج وتشكلت هيئة قضاة من عشرين فردا يرأسها مدعي عام Pater Patrattis مهمتها إدارة العلاقات الدولية وإيداء الرأي حول مشروعية الحرب وقيمة دعاوى الدول الأجنبية وتفسير التشريعات المتعلقة بالقانون الدولي وحفظ الأرشيف وصيانة التقاليد والطقوس⁽³⁶⁾.

وكان قرار الحرب تعرض حيثياته قبل صدوره علي المجالس الشعبية Comices ويقرر مجلس الشيوخ مدى مشروعية الدوافع المؤدية للحرب⁽³⁷⁾. وكان للمعاهدات قدسيته ويقام أطرافها علي أن يخضع لعقاب الآلهة من ينتهكها وسمي هذا الجزاء Exercatio⁽³⁸⁾ وتضمن التشريع الروماني ثلاثة أجزاء Prescriptio خصص منها جزء للجزاء Sanction⁽³⁹⁾.

وقد عرفت روما عدة جزاءات أهمها الحرب المقدسة (حرب الجزاء)⁽⁴⁰⁾ والجزاءات الدينية الناجمة عن الخوف من الآلهة⁽⁴¹⁾. وعرف المجتمع الروماني جزاءات تسليم الجاني والقصاص والدية والأبعاد أو الطرد أو النسب حيث يسمي من يرفض تنفيذ الحكم وينبذ الرجل المنبوذ Homo Sacer والتي تطبق في بعض حالات القتل فيصبح دمه مهدورا ويصادر ماله لصالح الآلهة ويطرد من دائرة المجتمع⁽⁴²⁾ كما عرف الرومان بعض الجزاءات المعنوية ومنها اللوم⁽⁴³⁾.

المبحث الثاني

الجزءات في العصور الوسطى⁽⁴⁴⁾

اتسمت العصور الوسطى ب بروز الجانب الديني وتركز سلطة الدين والدنيا في شخص تغلب عليه الصبغة الدينية. يصدق ذلك علي كل من العصور الوسطى الإسلامية، والمسيحية وقد انتظمت المسيحية القسم الشمالي من الجزء المعروف حينذاك من المعمورة، بينما انتشر الإسلام في الجزء الجنوبي منها وقامت بين الحضارتين صلات اتسم أغلبها بالصراع⁽⁴⁵⁾ ظاهره ديني وباطنه دنيوي، وامتدت كلتاهما عبر فترة زمنية متعاصرة تقريرا. ورغم ثقل الحضارة الإسلامية وإضافاتها الهامة في القانون الدولي، إلا أن كتاب ذلك القانون لم يعبأوا في تتبعهم لتطور مبادئه، سوى بالقانون الذي نشأ وتطور في أوروبا المسيحية.

وعندما انهارت الإمبراطوريتان المسيحية والإسلامية في فترة زمنية متقاربة ولأسباب جد متباينة ومتعددة، سارت الدول المسيحية والإسلامية سيرا مختلفا قرابة أربعة قرون أفاق بعدها العالم الإسلامي علي ومضات الحضارة الغربية الحديثة التي قدمت نفسها للعالم في أواخر ق ١٨، أوائل القرن التاسع عشر في صورة الاستعمار والفتح وظل التفاعل بينهما في هذا الإطار حتى منتصف القرن العشرين حتى إذا ما نفضت الدول المستعمرة عن كاهلها الاستعمار الأوربي ودخلت حيز المجتمع الدولي وجدت لديه قواعد تحكم العلاقات بين أعضائه ينعقد الإجماع علي أنها نتاج أوربي مسيحي خالص⁽⁴⁶⁾.

أولاً: جزاءات العصور الوسطى المسيحية:

انقسمت الإمبراطورية الرومانية في مايو ٣٣٠م إلى قسمين شرقي وغربي⁽⁴⁷⁾ بعد أن كان تقسيمها هذا مجرد تقسيم إداري منذ ٢٩٥ ميلادية، وبعد أن ظلت روما مقر الحضارة الرومانية عشرة قرون ونصف. وقد ظل الصراع محتتما بين الدولة الرومانية والفرس حتى ظهور الإسلام. وأعقب انهيار الإمبراطورية الرومانية عصر من الفوضى والظلام سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بدأ يتبدد مع عصر النهضة والكشوف فانقسمت أوروبا إلى ممالك إقطاعية متصارعة وتتازع الملوك والأمراء السلطة ثم انتقلت السلطة كلية من يد الأمراء والملوك في العالم المسيحي بأكمله إلى يد البابا في روما فتحققت في شخصه وحدة العالم المسيحي حيث جمع بين السلطتين الزمنية والدينية طوال العصور الوسطى وإن تخللتها محاولات بعض الأمراء والملوك لانتزاع السلطة الزمنية منه وقصر اختصاصه في المسائل الدينية البحتة وفق التعاليم المسيحية⁽⁴⁸⁾.

وترتب علي ذلك أن ظهرت في ذلك الوقت نظريتان:

تنادي الأولى باختصاص الكنيسة في المسائل الدينية وتهذيب تعاليم المسيحية الخاصة بالتسامح والموادعة وحظر الحرب وسفك الدماء والاستعانة بالسلطة الزمنية فقط لتعزيز هيبة الدين، علي أن يحتكر الملوك السلطات الزمنية المادية.

بينما تنادي الثانية بضرورة وحدة السلطتين (نظرية السفين) *Deux Glaives* الزمنية والدينية في يد الباب رمز وحدة الروح والجسد، الدين والدنيا، نظرا لتفتت الوحدة السياسية وتفرق أصحاب السلطة الزمنية.

وفي ظل ظروف أوروبا العصور الوسطى، ظهرت النظريتان بدرجة أو بأخرى مع غلبة النظرية الثانية بشكل عام. والواقع أن الكنيسة تعتبر منذ بداية القرن الحادي عشر هيئة دولية دائمة وسلطة دولية ثابتة تمارس سلطة جزاء حقيقية في ظل اتساع سلطة البابا⁽⁴⁹⁾.

وعلى الرغم من احتكار الكنيسة للسلطة الزمنية، قامت علاقات تعاقدية مختلفة بين أمراء الإقطاع المسيحيين حاولوا فيها احترام كلمتهم، فنصت معاهداتهم على جزاءات توقع علي من ينتهك أحكامها، كما وضعوا عدد من ضمانات التنفيذ مثل تبادل الرهائن، ورهن العقار، والمنقول من ممتلكات الملوك أو رعاياهم، أو تعيين نبلاء أقوياء من بين المتعاقدين أو تعيين أمراء أجانبا ليكونوا مشرفين وضامنين للتنفيذ وكان الأمراء أحيانا يعززون توقيعاتهم بتوقيع ممثلين أقوياء في مقاطعاتهم، كما كانت الحاجة تدعو في بعض الأحيان إلى تأكيد الاتفاقية من قبل برلمانات الدول المعنية وزيادة في ضمان التنفيذ كان الملوك أو سفراءهم يقسمون على المراعاة المخلصة لهذه الاتفاقات، أو تنص هذه الاتفاقات على طرد الطرف المنتهك من الكنيسة⁽⁵⁰⁾. وكان تسجيل المعاهدات يعد ضمانا احتياطيا للوفاء بها وشاع استخدامه خلال العصور الوسطى⁽⁵¹⁾.

وقد ظهر القصاص Represailles في العصور الوسطى، وهي كلمة فرنسية الأصل⁽⁵²⁾ ظهرت لأول مرة في معاهدة بين فرنسا وإنجلترا في ١٧ مايو ١٣٦٠، ويرى بعض الفقهاء أن القصاص قد يكون سلبيا حين ترفض الدولة الوفاء بالتزام تعاقدي وقد يكون إيجابيا إذا احتجرت دولة رعايا أو أشياء من دولة أخرى مستهدفة الحصول على ترضية، وتتباين وسائل القصاص متفقا لطبيعة النزاع وخصائص الشعوب، ووسائل التنفيذ المتاحة لدى الدول، وصور الظلم الذي وقع⁽⁵³⁾. وقد يكون القصاص

خاصا يمارسه الأفراد والجماعات فيما بينها، وقد يكون عاما تمارسه الدول في علاقاتها. ويرتبط بالقصاص الخاص ما سمي بخطابات القصاص *Lettres de Marque* ⁽⁵⁴⁾ وهي تفويض تعطيه سلطات الدولة لمواطنيها الذي تضرر ولم ينصف علي يد أفراد من دولة أخرى. واستمر القصاص الخاص شائعا حتى ألغي في معاهدة باريس ١٨٠٦ ⁽⁵⁵⁾.

غير أنه اتجه في القرن الرابع عشر إلي تنظيم القصاص الخاص فصدرت عدة قوانين داخلية تمنح الأفراد حق ممارسة القصاص في البحر دون التزويد بخطابات القصاص فاصطلاح *Lettres de marque ou de marc* ورد في ميثاق منح لمواطني بارشلونة بمعرفة بيير الثالث ملك الأرجوان عام ١٢٨٣، وورد في خطاب منحه ملك إنجلترا عام ١٢٩٥ كما أصدره مجلس مارسياك *Marciaic* عام ١٣٢٦ ⁽⁵⁶⁾. كما عنيت التشريعات الداخلية بتنظيم إجراءات وشروط منح خطابات القصاص لرعايا الدولة ⁽⁵⁷⁾.

كذلك تنبعت الممالك والإمارات إلي تنظيم ممارسة القصاص خارجيا فأبرمت اتفاقات لهذا الغرض أو ضمنت بعض المعاهدات أحكاما خاصة فاعترف في بعض المعاهدات بإصدار خطابات القصاص ولكن تحت شروط عدة منها أن يثبت وقوع انكار واضح وصارخ للعدالة ⁽⁵⁸⁾، وأن يبادر حاكم الدولة التي ينتمي إليها الشخص المتضرر بمفاتيحة حاكم الشخص الظالم في الأمر، وأن يكون الأخير قد فشل في إحقاق العدل خلال ثلاثة أشهر ⁽⁵⁹⁾، غير أن العمل قد اتجه منذ القرن الخامس عشر علي الاتفاق بين الدول علي عدم إصدار خطابات القصاص ⁽⁶⁰⁾.

وكان البابا في العصور الوسطي بمثابة السلطة الدولية العليا في المجتمع المسيحي ⁽⁶¹⁾ أو رئيس الجمهورية المسيحية *Republic*

Christians واعتبر المنتهك لأحكام الكنيسة معتديا على الله Dei esdt offensivum انتقل بهذا الفعل من خدمة الله إلي خدمة الشيطان.

وقد مارس البابا صورا من الجزاءات دفاعا عن الدين وعن حقوق المسيحية تارة أخرى، وبصفته وسيطا وضامنا في العلاقات بين بعض الأمراء تارة ثالثة لتسوية المنازعات بينهم وفرض هدنة الرب في حروبهم⁽⁶²⁾ أو نظرا لعلاقة الخضوع والتبعية التي تربط الملوك والأمراء به من ناحية رابعة، ولمعاقبة هؤلاء من ناحية خامسة.

فرغم أنه يحظر علي المسيحي سفك الدم إلا أن تعاليم الكنيسة قدست الحرب المشروعة وأكد القديس برنارد أن الذين يقاتلون في سبيل الله هم بمثابة وزراء الله الذين ينتقمون له وأكد القديس توماس أن الحرب المقدسة هي التي تستهدف الدفاع عن مدينة الله La Republica Sub Dec وأن رئيس الكنيسة هو رئيس جمهورية الرب وهو الذي يميز بين حرب الجزاء وحرب العدوان وهو الذي ينفذ الأحكام⁽⁶³⁾.

وكان البابا عندما ينتخب يخطر الأمراء بانتخابه لكي يصدروا مرسوم الولاء له⁽⁶⁴⁾ وبموجب هذا المرسوم يعتبر البابا رئيس الكنيسة في العالم كله وخادم الرب علي الأرض⁽⁶⁵⁾ ويشير المرسوم إلي سمو البابا في مجال التنظيم المسيحي الدولي⁽⁶⁶⁾، كذلك لا بد من اعتراف البابا بكل أمير جديد كأساس لشرعية هذا أمير وكلي يخلع عليه الشخصية الدولة، فهو اعتراف منشي Constituent تصبح الدولة بموجبه عضوا في المجتمع المسيحي الذي يحكمه قانون البابا وحده حيث يصدر البابا مرسوم الاعتراف ويرد عليه الأمير بإصدار مرسوم التبعية⁽⁶⁷⁾ ثم يقسم الإمبراطورين الولاء للبابا فيصبح للكنيسة حق ممارسة القسر ضده⁽⁶⁸⁾. وكما يعترف الباب بالأمراء يكسب اعترافه بالتغيرات الإقليمية الشرعية

المطلوبة غير أنه حدث أن حصل البعض علي اعترافه ببعض التغييرات الإقليمية بالقوة والمثل الشهير لذلك هو حصول الملك غليوم ملك نابولي وصقلية عام ١١٥٦ علي اعتراف بابوي بمعاهدة السلام الموقعة في Benevent بعد هزيمته لقوات البابا⁽⁶⁹⁾.

وكان البابا يوقع الجزاءات عند التعديلات الإقليمية فقد حدث أن منح البابا أندريان الرابع أيرلندا لانتجترا بسبب إغفال شعبها لواجباته تجاه الكنيسة. وكثيرا ما كان البابا يضطلع بحماية استقلال الدول وسلامتها الإقليمية وحدث أن عرض البعض عليه وضع بلاده تحت حمايته مقابل جزية مالية سنوية (حماية بولندا من التتار عام ١٣٢٤)⁽⁷⁰⁾ وكان له حق فرض الغرامات. ومن الأمثلة البارزة تنازل الملك البريطاني جون عام ١٢١٣ عن عرشه لكسب دعم البابا له ضد النبلاء وهو موضوع رواية شكسبير المعادية للبابا (الملك جون)، وقد رفض خلفه هنري الثالث عام ١٣٦٦ أن ينفذ ما التزم به والده من تنازل عن العرش ودفع الجزية للبابا لأن الملك لم يكن من حقه التنازل عن حكم البلاد وسيادتها دون موافقة البرلمان، وذلك رغم تهديد البابا للملك البريطاني بالطرد من رحمة الكنيسة⁽⁷¹⁾، (راجع دراسة ميرويه عن هذا الموضوع في عدد يناير من المجلة الأمريكية للقانون الدولي عام ١٩٩٥).

وكان البابا يضمن المعاهدات ويعاقب منتهكها بالطرد من رحمة الكنيسة Excommunication علي أساس أن الانتهاك يعد جريمة كنسية⁽⁷²⁾. وكثيرا ما تكفل الباب لتسجيل المعاهدات الدولية وقام بدور الموثق في شأنها⁽⁷³⁾، كذلك تمتع البابا بسلطات تشريعية واسعة منها إلغاء التشريعات الداخلية حيث اعترف البابا بالسمو علي كافة النظم الداخلية والتشريعات الوطنية⁽⁷⁴⁾، كما مارس وظائف قضائية وتحكيمية واسعة⁽⁷⁵⁾

وقد أثارَت مسألة الجزاءات في الكنيسة الصراع بين مبدئين أيديولوجيين الأول هو التعاليم الأخلاقية للكنيسة والثاني هو الضرورة القانونية المفروضة علي كل نظام وضعي لفرض احترام قراراته. فالقانون الطبيعي يتعارض إذا مع تعاليم القانون الوضعي غير أن المذهب المسيحي لا يرفض فكرة الجزاء بمعنى أن أي انتهاك للعقيدة تردده وتعاقب عليه السلطة الزمنية.

وقد قرر القديس بيير دميان Pierre Damien فصل السلطتين الزمنية والدينية بحيث يختص الأمير بالسلطة الزمنية le Glaive de Guerre بينما يختص القس بكلمة الله Le Glaive d' esprit, la Parole de Dieu (76).

وفي عام ١١٧٩ ظهرت حركة في اللاتران لتقنين موقف الكنيسة من الجزاءات فتقرر توجيه الجزاء ضد الملحددين المتشككين الذين يعلنون عن آرائهم عامدين إفساد بقية المسيحيين، وكذلك ضد العصابات المسلحة التي لا تحترم العقيدة المسيحية. فأقام مجلس اللاتران نظاما للمقاطعة ضد المرتزقة وقطاع الطرق وهدد بحربهم ومصادرة أملاكهم وأسر زعمائهم (77). وفي عهد البابا أنوسنت الثالث ظهر مذهب أكثر أحكاما للجزاءات يقوم بموجبه رئيس المجتمع المسيحي بتنظيم وقيادة إجراءات القسر وقد تم تقنين هذا النظام في المرسوم رقم ٣ الصادر عن مجلس اللاتران عام ١٢١٥ ويترتب علي أعماله مصادرة أموال العصاة ويفضل هذا النظام تمكن البابا أ، وسنت الثالث من دعم الوحدة والنظام والسلام داخل المجامع المسيحية حيث كانت الوحدة الدينية والجزاءات أهم ضمانات وحدة المجتمع المسيحي (78).

ويسري هذا النظام القسري في مواجهة الكفار ومن يساعدهم ومن يتقاعس عن تأييد الإجراءات القسرية ضدهم. وقد أصدر مجلس مدينة Sienne عام ١٤٢٣ قرارات بمقاطعة الكفار تجاريا وقانونيا وشنت حرب ضدهم، غير أن ذلك أثار معارضة شديدة لدى الدوائر المسيحية الدينية علي أساس حظر الجندية علي المسيحيين⁽⁷⁹⁾.

وقد اعترف للبابا بسلطة الطرد التي أكدها رجال الكنيسة وكتابات آبائها الأول وبموجب هذه السلطة طرد الباب الإسكندر الثالث الإمبراطور فردريك الأول، وطرد البابا جريجوري التاسع الإمبراطور فردريك الثاني وطرد الباب جون الثاني والعشرين أمير بافاريا⁽⁸⁰⁾. كما اعترف للبابا بإصدار قرارا اللعنة d' Decret of Anathema فأصدر الإمبراطور أوتو الخامس قرار اللعنة ضد من لا يمثل لأحكام الكنيسة. ويرى سواريز أن سلطة القسر التي مارسها البابا تجاوزت العقاب الروحي إلي العقاب الزمني لدرجة بلغت خلع الملوك من عروشهم إذا اقتضى الأمر⁽⁸¹⁾ مثلما خلع البابا أنونسنت الثالث عام ١٢٤٥ الملك فردريك الثاني ملك هوهنشتاين.

وقد تقدم ملك بوهيميا جورج دي بوديبار Georges de Podeiebard عام ١٤٦٤ إلي مؤتمر الملوك والأباطرة الأوربيين بمشروع لحفظ السلم والأمن الأوربي تضمن عدة جزاءات ضد من يعكر السلم⁽⁸²⁾، إلا أن لويس الحادي عشر الفرنسي لم يتمكن من إقرار المشروع خوفا من غضب البابا وقساوسة فرنسا الذين اعتبروا ملك بوهيميا هرطيقا⁽⁸³⁾. وفي ١٠/٢٢/١٥١٨ اقترح الباب عقد معاهدة بين فرنسا وإنجلترا أنشئت بموجبها عصبة مضادة للأتراك ونصت علي عدم الاعتراف بالآثار المترتبة علي أعمال العدوان وتمنح المعتدي مهلة مدتها

شهرًا لإتهاء عدوانه فإن لم ينته تصدت له قوات الدول الأطراف التي يكون لها في كل الأقاليم الأخرى حرية المرور، ولكن تلك العصبة لم تدم طويلًا⁽⁸⁴⁾.

الاتحادات الكونفدرالية في العصور الوسطى:

نشأت بين أمراء الإقطاع اتحادات مزودة بجزاءات مختلفة وأهمها عصبة رينان La Ligue Renene (١٢٥٤-١٢٥٧) التي هدفت إلى إقامة السلام والنظام علي أساس التشريع الإمبراطوري وضمت العصبة ٣٩ مدينة في الأراضي الواقعة بين وستفاليا إلي متيزو وامتدت في الجنوب حتى زيوريخ كما امتدت في ألمانيا الوسطى حتى تورينج. وكانت الخلافات بين أعضاء العصبة يتعين تسويتها بالتحكيم أولاً فإذا انتهك أحد الأعضاء أحكام العصبة وجه اللوم إليه ثم يتم وقف العلاقات التجارية معه، فإذا ثبت عدم جدواهما لجأت المدن الأخرى إلي الحرب بشرط أن يسبقها إنذار نهائي لطرد الطرف المتمرد، وقد أنشأت العصبة أسطولا دائما لصيانة المواصلات في الراين⁽⁸⁵⁾.

ونشأت عصبة أخرى ذات شأن هي الاتحاد الكونفدرالي السويسري عام ١٢٩١ استهدف حماية استقلال أعضائه وتسوية منازعاتهم سلميا واتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانة السلام العام. وكانت الدول الأعضاء تمثل في جمعية الاتحاد التي تصدر قراراتها بالإجماع وتفصل في منازعات الأعضاء عن طريق التحكيم الإجمالي ومن حق تلك الجمعية القيام بتنفيذ أحكام التحكيم الصحيحة خاصة وأن معاهدات التحكيم كانت تتضمن الجزاءات المقررة في حالة عدم تنفيذ الأحكام، وإذا غاب النص كان يمكن للمحكمين تقرير الإجراءات اللازمة ومن بينها حرب الجزاء

والاستيلاء على أموال وممتلكات الطرف الآخر وفرض التعويضات المائية ودفع نفقات التنفيذ الفيدرالي ونفقات حرب الجراء وقد نظر إلي أخذ الرهائن كجزاء من الدرجة الثانية لضمان التنفيذ.

وقد تضمن مشروع بيبير دييوا عام ١٣٠٥ نظاما للجزاءات ضد من يرفض تنفيذ قرارات وأحكام التحكيم أو البابا⁽⁸⁶⁾ وميز المشروع بين الجزاءات الدينية والدينية ورجح فعالية الجزاءات الاقتصادية على الجزاءات العسكرية⁽⁸⁷⁾.

وفي ١٦٢٣ نشر أميرك كروس Emeric Cruce مشروعا تصور فيه منظمة أوربية تضم لأول مرة الإمبراطورية التركية مع الدول المسيحية. وتقوم المنظمة على صيانة الوضع الراهن الإقليمي وتنتهج التحكيم أسلوبا لتسوية المنازعات بين أعضائها الذين يرسلون سفراءهم إلي فينسيا حيث تتخذ القرارات السياسية ويتعهد الأعضاء بإرغام المعارض بقوة السلاح.

وقد توالت مشروعات المصلحين وتجمع على مشروعية حرب الجراء ومساعدة ضحية العدوان وممارسة مختلف الجزاءات المالية. ويلاحظ أن مشروع سان بيبير عام ١٧١٣ أنزم غير القادرين على الإسهام في حرب الجراء ودفنوا بضريبة إلي خزينة الاتحاد حتى يمكنه توظيف النود الكاردينال فلوري Fleury قد أوصي بإرسال الرسل للتأثير على أرواح وقلوب الأمراء.

ثم عادت الدعوى للحرب ضد الأتراك في مشروع الكاردينال البيروندي عام ١٧٣٥ للسلام العام⁽⁸⁸⁾، كما لوحظ أنه في بداية العصور الوسطى عرف جراء الطرد أو النبذ الذي سبق أن عرفه عرب الجاهلية

واليونان والرومان إذ شاع لدى قبائل الجرمانية إمكانية اعتبار الفرد منبوذا فيفقد ضمان وحماية المجتمع القانوني⁽⁸⁹⁾.

ثانيا: الجزاءات في العصور الإسلامية:

الإسلام دين ودولة، وهذا واضح بحكم ما تتطوي عليه أحكام التشريع الإسلامي التي تجمع بين العبادات (علاقة العبد بربه) والمعاملات أي علاقة الفرد بالفرد، وبحكم ما تتطوي عليه مهام الرئاسة بوصفها مؤسسة لرعاية شئون المسلمين من الجمع بين الصفتين الدينية والدنيوية سواء في مصدرها أو قاعدتها أو وظائفها. وهذا يعني أن الدولة الإسلامية مسئولة عن تنظيم الأفراد بعضهم ببعض سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين ممن يدخلون في نطاق الأمة ويخضعون لقواعد تنظيم أحكامهم في نطاق المجتمع الإسلامي أو بينهم وبين غيرهم من الشعوب والدول الأخرى. وقد قسم التشريع الإسلامي غير المسلمين إلى ثلاثة أقسام:

(أ) الذميون: وهم غير المسلمين من أهل دار الإسلام التي تعلق فيها شعائر الإسلام وتسود أحكامه.

(ب) المستأمنون: وهو غير المسلمين من أهل دار الحرب الذين يدخلون دار الإسلام بأمان المسلمين، لمدة عام واحد في فترات المودعة والهدنة.

(ج) المستأمنون: وهم أهل دار الحرب وهي ما يجري فيها أحكام الكافرين ولا يأمن فيها المسلمون بأمان أو عهد.

والأصل أن علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من دول الحرب هي علاقة تقوم أساسا على السلم ودفع الظلم الذي يكون مصدرا للفتن، وسببا للحرب⁽⁹⁰⁾ فإن لم يؤدي النهي عن الاعتداء وحماية الدعوة الإسلامية

سبيله، فقد جعل الإسلام الحرمان قصاصا، وشرع القتال دفعا للعدوان ووحض الظالمين وهكذا ارتبط الجزاء بفكرة العدالة وتقرر القصاص لإقرار الحرب والمعاملة بالمثل في أكثر من موضع في القرآن الكريم. ويلاحظ أن الشريعة الإسلامية في ارتباطها بفكرة الجزاء تتسم بعدة خصائص أهمها:

(١) أنها تقرر ممارسة مختلف الإجراءات وأقصاها حرب الجزاء على سبيل الانتصاف والاقتصاص فالبادئ أظلم (والحياة قصاص).
(٢) ضرورة مراعاة الرأفة والرحمة وسط ثورة الغضب والاندفاع نحو القصاص "فإن عوقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم فهو خير لكم".

(٣) الجزاء لا يستهدف العقاب والانتقام ولكن له بعد أخلاقي واضح وهو إقرار العدل ورد المظالم ولذلك يجب أن يتناسب مع الضرر وأن يكون همه الإصلاح وأن يتوقف فور تحقيق الإصلاح. فالقصاص في الشريعة يعني المساواة بين الجريمة والعقوبة⁽⁹¹⁾ وهو ما يتفق مع معناه في اللغة⁽⁹²⁾ ويهدف الأول إلى إقرار العدل وصيانة صرح نظام المجتمع⁽⁹³⁾.

(٤) للجزاء جانب تربوي ونفسي وقائي يستهدف الردع ومنع المخالفة قبل وقوعها والإنذار والتبصير قبل إنزال العقاب لقوله تعالى: وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وتحفل الشريعة الغراء بهذه المعاني.

(٥) غرس المثل الفاضلة والتزهيد في الدنيا والتشجيع على التماس الفوز في الآخرة وهذه هي الجزاءات الإيجابية. فالشريعة الإسلامية تنطلق هنا من أن الإنسان خير بطبيعته ولكن الشيطان يتحدي نقااه

ويسعى إلي إفساده. أما القوانين الوضعية الأخرى فمجمعة علي أن الإنسان خلق شريرا بطبعه فيتعين التحسب لانهرافه.

(٦) أوضحت الشريعة الجزاءات التي يطبقها الخليفة في الدنيا وتلك التي تنزل بالإنسان في الحياة الأخرى. وبشكل عام اختص الخليفة بالعقاب علي الأفعال، بينما اختص الله سبحانه بالعقاب علي النوايا وحقيقة المعتقد وإن كان الربط بين نوعي الجزاء واضح في ثنايا الكتاب والسنة.

(٧) ألزمت الشريعة المسلمين بالوفاء بالتزاماتهم إلي أقصى حد وتقديس كلمتهم واعتبرت هذا الوفاء من شروط المسلم الحق وجعلت نقض العهود من علامات النفاق ولا حاجة بنا إلي إيراد النصوص القرآنية والأحاديث النبوية العديدة في هذا المقام⁽⁹⁴⁾.

(٨) أقرت الشريعة حق الدفاع عن النفس⁽⁹⁵⁾ وتكافل المجتمع لرد الظلم واجب علي المجتمع والحاكم⁽⁹⁶⁾.

(٩) غلبت مبادئ العدل والإنصاف علي القواعد القانونية والقرآن الكريم هو مصدر الشريعة لكل حكم.

هكذا يتضح أن الإسلام لا يجيز البغي والاعتداء، ولذلك أقر الحرب لأغراض الجهاد ضد البغاة والمعتدين والمرتكبين، وناقض العهود.

وتجب الإشارة في هذا المقام إلي أثر الإسلام علي فكرة الجزاء، ذلك أنه في ضوء الخصائص التي تتسم بها فكرة الجزاء في الشريعة الإسلامية فلعل الإسلام قد ألغى فكرة العقاب والانتقام واستبدلها بفكرة القصاص وهي علي ما رأينا تجمع بين العدل والإنصاف والمساواة وهي تختلف بداهة عن فكرة العقاب التي سادت في عصور ما قبل الإسلام

والتي ازدهرت في ظل العصبية القبلية التي اتصف بها عرب الجزيرة العربية في تلك العصور.

كذلك تجب الإشارة إلى الاختلاف بين أوضاع فكرة الجراء في العصور الوسطى الإسلامية والعصور الوسطى المسيحية ففي الأخيرة ساعدت ظروف معينة علي بروز سلطة البابا الزمنية إلى جانب سلطته الدينية بحيث جمع بين الساطنتين في بعض الأحيان.

أما في العصور الإسلامية فالحاكم يسوس الأمة في الدين والدنيا معاً، أي لم تظهر فكر التعارض والصراع بين الحاكم الديني والحاكم الزمني الذي عرفته الممارسات المسيحية.

المبحث الثالث

الجزءات في العصور الحديثة

تبدأ العصور الحديثة بمعاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ (معاهدتا مونستر وأوسنابروك) التي سجلت الاستقلال والسيادة والمساواة للوحدات الوطنية والسياسية الأوروبية الناشئة عن أنقاض الأباطرة والبابوات وأمراء الإقطاع وكان عصر النهضة خلال القرنين الخامس والسادس عشر تخمر وتحضير للعصور الحديثة.

ويمكن أن نقسم العصور الحديثة إلي مرحلتين متميزتين هما:

(١) مرحلة نشأة القانون الدولي التقليدي من ١٦٤٨ - ١٩١٨.

(٢) مرحلة التنظيم الدولي ١٩١٩ حتى الآن.

أولاً: مرحلة القانون الدولي التقليدي:

شهدت هذه المرحلة نشأة وتطور قواعد القانون الدولي في إطار زمن يمتد من معاهدة وستفاليا حتى الحرب العالمية الأولى في إطار مكاني هو المجتمع الأوروبي المسيحي الذي انضمت إليه روسيا عام ١٧٢١ بعد اتفاقية Nystad ثم الولايات المتحدة ١٧٣٨ ثم دول أمريكا الوسطى والجنوبية ثم الدولة العثمانية ١٨٥٦ فدول البلقان واليابان وفارس والصين وسيام قبل نهاية القرن التاسع عشر^(٩٧).

ومنذ نشأة الأسرة الأوروبية في وستفاليا شهد المجتمع الدولي عدة تطورات كان لها أبلغ الأثر في تطور نظام الجزاءات. وأبرز هذه التطورات الحروب المستمرة وإقامة نظام توازن القوى، الثورة الفرنسية وتطوير المفاهيم الديمقراطية، الثورة التكنولوجية والصناعية فتت الوحدة

المسيحية وظهور اليسار الديني منذ ١٥١٧ وما ترتب عليه من صراعات دينية وأسرية وظهور النزاعات القومية والاتجاه إلى ضبط الصراع الحربي من الوجهة الإنسانية والكشوف الجغرافية⁽⁹⁸⁾.

وإذا كانت معاهدات وستاليا لم تسفر عن أي نوع من التنظيم الدولي أي لم تنشئ منظمة دولية أو سلطة دولية فإن تسويات فيينا عام ١٨١٥ قد أرسيت في رأي بعض الكتاب حكومة عالمية⁽⁹⁹⁾ وفي رأي آخرين⁽¹⁰⁰⁾ فإنها أرسيت أول أساس لمفهوم القانون Public Law في أوروبا الذي استمر كإطار للكونسرت الأوربي الذي استهدف توجيه العلاقات الدولية الأوربية خلال الجزء الأعظم من القرن التاسع عشر. ويرى فريق ثالث أنه يؤرخ لنشأة السلطة الدولية الفعلية بنشأة نظام الكونسرت الأوربي وإن افتقرت إلى التنظيم Non- Institutionalise⁽¹⁰¹⁾.

وواقع أن مؤتمر فيينا لم ينشئ منظمة دولية ولم يعد سلطة دولية⁽¹⁰²⁾ وإنما مجرد تحالف فكري وسياسي بين القلة القوية في المجتمع الدولي ذات الأفكار المحافظة وكان بمثابة مجلس إدارة Directorate⁽¹⁰³⁾ أعطي نفسه - بغير سند مقبول - سلطة تنظيم الأوضاع في أوروبا والمحافظة علي الوضع الراهن ومقاومة أي جديد وأباح لنفسه استخدام مختلف الوسائل بما فيها القوة المسلحة⁽¹⁰⁴⁾ ضد أي محاولة للإخلال بالتوازن والمعادلة السياسية التي أقامها لكن أثره لا يمكن إنكاره من حيث تنشيطه لروح التنظيم في عدة قطاعات في أوجه العلاقات الأوربية.

ويلاحظ أن الترتيبات التي تمت في فيينا عام ١٨١٥ قد أسهمت في تطوير فكرة الجزاء بالنظر إلى الجزاءات التي طبقها الكونسرت الأوربي مثال ذلك اجتماع الدول الموقعة علي اتفاقية باريس عام ١٨١٤ في ٣/١٣ /١٨١٥ وفرض جزاء صارم علي نابليون لتركه جزيرة الألب ويتمثل

هذا الجواء في حرمانه من حماية القوانين والنظم الاجتماعية بصفته عدوا للعالم ومفكرا لصفو سلامة وكان نابليون قد تخلي عن حكم فرنسا بموجب معاهدة فوننتبلو في ١١/٤/١٨١٤ ولما أخل بتعهدده ولم يكن بتلك المعاهدة نص يسمح بتطبيق جزاء قانوني ضده، تقرر نفيه وتحديد إقامته في جزيرة سانت هيلانة⁽¹⁰⁵⁾.

وتضمنت قرارات الكونسرت الأوربي في النزاعات المتزايدة في البلقان في أواخر القرن ١٩ وبداية القرن العشرين بعض الجزاءات مثل فرض الحصر علي اليونان ١٨٩٧ عقب أحداث كريت، والتازلات التي فرضت علي تركيا عام ١٩١٣ في الوقت الذي تم فيه فرض الحظر علي الجبل الأسود⁽¹⁰⁶⁾.

ويستخدم التحالف جزاءات ضد من لا يحترم قراراته تبدأ بالطرد ثم استخدام القوة الرادعة إذا فشلت المساعي لإقناعه⁽¹⁰⁷⁾. وخلال هذه المرحلة ونظرا لتمسك الدول بسيادتها المطلقة وحرصها الشديد علي الاحتفاظ بحقها في التصرف المطلق في كل شيء كانت الدولة هي القاضي والخصم في نفس الوقت وكانت الحرب حقا لصيقا بخصائص السيادة فضاعت سدي كل محاولات تنظيم الحياة الدولية لتبادل المنافع والمصالح أو للإبقاء علي الطابع السلمي بوسائل تسوية المنازعات، ووسط هذه الملايسات ظهر عدد من الممارسات في نطاق الجزاءات الفردية واختلط مفهوم الجزاء بمفهوم التسلط ومع ذلك لم يكن صعبا في عدة مناسبات تبين الفوارق بين المفهومين.

شهدت هذه الفترة انتهاء القصاص الخاص بشكل نهائي وانتقاله إلي أيدي الدول⁽¹⁰⁸⁾ ونشأة جزاء المقاطعة والحصار كما عرف عدد من

الجزاءات السياسية والقانونية أو الأدبية لكن الجزاءات الاقتصادية⁽¹⁰⁹⁾ والعسكرية صيغت هذه المرحلة بصيغتها.

وقد استخدمت هذه الإجراءات إما لحمل الطرف المدين علي الوفاء بديونه أو حمل أحد أطراف اتفاقية علي احترامها، أو لتحقيق أهداف سياسية خاصة والحصول علي مزايا معينة أو لدفعه إلي الامتثال لقرارات محاكم التحكيم أو احترام قواعد معينة قبل اللجوء للقوة، أو مراعاة آداب معينة إبان الصراع العسكري.

ومن أمثلة الجزاءات الأدبية إعلان لندن ١٨٧١ بلوم روسيا بسبب انتهاكها لأحكام اتفاقية باريس ١٨٥٦ التي تحظر تسليح مواني البحر الأسود. ومن أمثلة الجزاءات القانونية فسخ المعاهدات كجزاء Denunciation- Sanction التي تضمنتها المادة رقم ٤٠ من اتفاقية لاهاي الرابعة العام ١٩٠٧ وتقضي بأن كل خرق خطير للهدنة من قبل أحد الأطراف يعطي الطرف الآخر حق الفسخ⁽¹¹⁰⁾ ومثلها أيضا المادة ١٠ من تصريح لندن الصادر في ١٩٠٩/١/٢٦، إلغاء تصريح الحصر المضروب انتهاكها لأحكام التصريح المذكور كما تتضمن المادتان ٥٥، ٥٦ من تصريح لندن جزاءات أخرى مماثلة⁽¹¹¹⁾. وهذا النظام قاصر علي القانون الدولي الإنساني ويجد تطبيقات مخففة له في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩.

وقد قرر مؤتمر السلام العالمي في دورته الخامسة عشر عام ١٩٠٦ أن اتحاد الدول يجب أن يعمل علي تنفيذ أحكام التحكيم عن طريق العزل الاقتصادي L'isolement économique للدولة الرافضة، وحظر القروض التعاقدية من الخارج ومصادرة الأموال واستبعاد ممثلي تلك الدولة من الاتحاد بشكل مؤقت أو نهائي⁽¹¹²⁾.

وقد أبحاث اتفاقية الحد من استخدام القوة لاسترداد الديون التعاقدية لعام ١٩٠٧، الحرب في حالات ثلاثة هي رفض الدول المدينة الاستجابة للنجوة للتحكيم أو إذا جعلت من المستحيل قبول عقد التحكيم أو رفض الامتثال لحكم التحكيم.

ويري كل من مارسيل سيبير وديماس بعد دراستهما لأحكام اتفاقات لاهاي عامي ١٨٩٩-١٩٠٧ أنها لم تقدم كثيرا إلى فكرة الجزاء⁽¹¹³⁾.

ويخلص مارسيل سيبير إلى أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يعرف فصل الجزاءات في القانون الدولي سوى محاولات متفرقة هادفة إلى إرساء ببيان نظري⁽¹¹⁴⁾ له⁽¹¹⁵⁾.

ثانيا: مرحلة التنظيم الدولي:

يعتبر قيام عصبة الأمم فاتحة عصر التنظيم الدولي الحديث الذي يشير إلى عدة أمور:

(١) تغليب الحاجة إلى إقامة نوع من السلطة الدولية استجابة لتطور ظاهرة التكامل الدولي وتنوع مظاهر العلاقات الدولية وتكاملها وتشعبها وقصور الإمكانيات الوطنية عن مواجهتها.

(٢) الحد من إطلاق السيادة وظهور قيود عملية يتطلبها قانون التعاون الدولي الوليد وقيود قانونية لازمة لإقامة مؤسسات عالمية.

وبذلك نشأ قانون دولي جديد أساسه الإحساس بمصلحة مشتركة لكل وحدات المجتمع الدولي مع محاولات التقليل من صور التنافس والصراع ووافقهما وظهر قانون المنظمات الدولية كأحد الفروع الحيوية للقانون الدولي العام. غير أن القانون الدولي يفترق عن التنظيم الدولي في عدة جوانب⁽¹¹⁶⁾ فالأول ينظم العلاقات الدولية بينما ينظم الثاني المرافق

والخدمات في المجتمع الدولي، ويعد الأول مظهرا لتغلب الفردية في العلاقات الدولية بينما يعتبر الثاني رمزا لتغلب النزعة الجماعية، ولا شك أن وضع مشكلة الجزاءات في كل من القانون والتنظيم الدولي مختلف إلى حد كبير فالدولة في القانون الدولي قد تجد نفسها استجابة لمصالحها الحيوية خارجة عليه. أما في نطاق التنظيم الدولي، فالمصلحة المشتركة هي المحور الذي تدور حوله أحكام هذا التنظيم في ذلك ضمان كبير لاحترام الدولة لقواعد التنظيم الدولي. ولذلك تتسم جزاءات المنظمات الدولية بالتنظيم بينما يغلب على جزاءات القانون الدولي نزعة المساعدة الذاتية. ولا يثير عدم وجود سلطة تنفيذية عليا مشكلة في نطاق التنظيم الدولي لسببين هما:

- (١) أن هناك ما يمكن أن يطلق عليه (الجزاء التلقائي) أو ما أسماه فريدمان بجزاء (عدم الاشتراك) مؤداه حرمان الدولة من الانتفاع بمزايا المرفق الدولي إذا هي خرجت على الأحكام المنظمة له.
- (٢) أن نساتير المنظمات الدولية تشتمل عادة على جزاء الفصل في المنظمة وواضح أن جزاء الفصل من العائلة الدولية غير متصور في نطاق القانون الدولي⁽¹¹⁷⁾.

هوامش الفصل الثاني

- (1) راجع في خصائص نظام الجزاءات في القانون الداخلي.
L' Cavaré L'Ideé de Sanction en Droit International Public, OP.,
Cit, P. 338.
- (2) فيونك. مرجع سابق ص ٥ - ٦.
- (3) راجع بعض هذه الأحكام بصدد تنظيم العلاقات الدبلوماسية. د. عز الدين فودة
النظم الدبلوماسية، دار الفكر العربي، ١٩٦١، ص ٩٠ - ٩١.
- (4) Negendra Singh, India and International Law "Asian States
and the Deployment of Universal International Law" edite by
Anand, Viskas Publications, Delhi, 1972, PP. 25- 43.
- (5) أوتوبرك، مرجع سابق، ص ١٧ - ٢١.
- (6) فيونك. مرجع سابق ص ٥.
- (7) د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي، القاهرة، ١٩٧٣ ص ٩٣ - ٩٤.
- (8) وهذا المبدأ ثابت في التوراة لقوله "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين
بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص" وأسفار التوراه
تحفل بالأحكام المماثلة راجع بالتفصيل في، أحمد محمد إبراهيم: القصاص في
الشريعة الإسلامية وفي قانون العقوبات المصري، رسالة دكتوراه مكتبة النهضة،
الشرق القاهرة ١٩٤٤، ص ٣ - ٥، ولكن الإنجيل لم يأخذ بهذا المبدأ كما هو معلوم.
صبحي المحمصاني مرجع سابق ص ٢٩ - ٣٠.
- (9) ennis Lloyd, op. Cit. P. 26.
- (10) صبحي المحمصاني، مرجع سابق ص ٢٩ - ٣٠.
- (11) المرجع السابق ص ٣٢ وهذا الحلف يختلف عن عقد الحلف أو الموالاتة الذي
كان يعقد بين أفراد القبائل المختلفة.
- (12) المرجع السابق.
- (13) راجع في ذلك د. عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، ص ٢٩.
- (14) صبحي المحمصاني، مرجع سابق، ص ٤٤ ومن خصائص حالة الجاهلية تفرد
رئيس العائلة بالسلطة إلى أقصى حد. نفس المرجع السابق ص ٤٩ ويسمي الطريد
لسدي العرب بالطلع وينادي بذلك في الموسم. راجع في ذلك نص ت.د.د. صوفي
حسن أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة ١٩٦٧ ص ٧٠ - ٧١.
- (15) المرجع السابق ص ٤٤.

- (16) في قانون الأمم الجزء الأول منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٧٢ ص ١٩٧.
- (17) د. نجيب الأرمنازي، الشرع الدولي في الإسلام، رسالة دكتوراه، جامعة باريس، مطبعة بن زيدون، دمشق (بدون تاريخ) ص ٧.
- (18) راجع Georges Tenekides, droit International et Communantes federales dtans la grece des cites, RDC, Tome 90, 1956, II PP. 475- 476.
- (19) فيونك. مرجع سابق ص ٦.
- (20) وكان الإغريق يشنون الحرب علي من ينتهك المعاهدات، تتيكيديس مرجع سابق ص ٥٦٣ - ٥٦٤.
- (21) فيونك. مرجع سابق ص ٦، ٨.
- (22) راجع في الممارسة الدبلوماسية لدي اليونان في د. عز الدين فودة، ص ٩٣-١٠٠.
- (23) عرف التحكيم في اليونان خاصة من القرن الثامن حتى القرن الأول ق.م وتناول مسائل تعد في عصرنا غير قابلة للتحكيم. Injusticiable ولم تعرف اليونان المحاكم الدائمة للتحكيم رغم محاولة Pericles ذلك دون جدوى حوالي منتصف القرن الخامس وإن كان مجلس الأمفكتيونات يجتمع في بعض المناسبات في شكل محكمة دائمة ولما دب التنافس بين أثينا وأسبرطة واستقطبتا الدولات الأخرى بالتحالف أو بالخضوع تطور التحكيم تطورا مزدوجا فندر في العلاقات بين المجموعتين المتنافستين لكنه تأصل وأصبح ملزما ودائما داخل كل مجموع راجع: N. Politis, La justice International. Paris 1924 PP. 25- 26.
- (24) G. Tenekindes, Op Cit., P. 565 Regimes Internes et Organisation International, RDC, Tom 110, 1963 III, P. 308.
- (25) مقال تتيكيديس في محاضرات لاهاي ١٩٥٦ مرجع سابق ص ٥٦١ - ٥٦٢.
- (26) المرجع السابق.
- (27) المرجع السابق ص ٥٦٣.
- (28) يذكر جروشيوس أن أرسطو أقر مشروعية حرب الجزاء ومساعدة الحلفاء بل زقر معاقبة من لم يخف لدفع الضرر. وأشار جروشيوس أيضا إلي موقف مماثل لرجال السدين اليونانيين والأدب الأغرقي. انظر كتاب جروشيوس De Jure Praede سابق الإشارة إليه ص ٦٠، ١٢٦، ٣٢٤ وما بعدها وانظر أيضا أوتوبرك ص ٢٣.

(29) ففي عام ٣٤٦ طرد مجلس الأمفكتيونون Les Phocidiens sacrileges من العصبة ولم تسترد عضويتها إلا عام ٢٧٥ (بعد مضي ٦٨ سنة) عندما أسهمت بحماس في الدفاع عن معبد دلفي ضد هجمات الغال، كما طردت أسبرطة عام ٣٤٦ مقال تنكيديس عام ١٩٥٦ مرجع سابق ص ٥٩٤ ويذكر في ص ٥٩٢/٥٩٣ أن أعضاء الأمفكتيون كانوا يقسمون علي الولاء وهذا القسم ينطوي علي إمكانية قيام مجلس الأمفكتيونون بتطبيق وسائق قسر ضد المخالف. مقال تنكيديس عام ١٩٥٦ مرجع سابق وأوتوبروك مرجع سابق ص ٢٤٢.

(30) د. صوفي أبو طالب، مرجع سابق ص ٦٠.

(31) حيث تقرر الحكم الصادر في الخلاف بين Naxos- Paros وفرضت عصبة أثينا غرامة علي أسبرطة لرفضها تنفيذ حكم أصدره الـ Calicarts في الخلاف بين أسبرطة ومدنية الميجالو Megalo كذلك فرض علي أثينا غرامة لاعتدائها علي حي Oropo في القرن الحادي عشر ق.م ولما رفضت الدفع وأمعدت في العدوان واستولت علي الحي تدخلت La Ligue arché وأرغمت قوات أثينا علي الانسحاب. أوتوبروك ص ٢٤١.

(32) Marcel Sibert, op. Cit, p. 554.

(33) C. G. Fenwick, p. 636

(34) والواقع أن اتجاه روما نحو الغزو والسيطرة واسترقاق الشعوب لم يسمح بإقامة علاقات دولية بالمعني المعروف كما لم تعرف التحكيم كأسلوب لتسوية المنازعات وإن كان تاريخ التحكيم الدولي يشير إلي منطمتين رومانيتين هما: جماعة المحلفون Le college des Fétial والمنصفون Les récupérateurs وهؤلاء يعرفون باسم Les magistrates ومهمتهم أن يردوا علي الرومانيين المقيمين بالخارج حقوق وكذلك رد المظالم عن الأجانب Pérregrins المقيمين في روما ولكن لم يكن من اختصاصهم تسوية المنازعات بين الدول. راج: بوليتيس مرجع سابق ص ٢٦ - ٢٨.

(35) فيونك. مرجع سابق ص ٨ - ١٠.

(36) أوتوبروك ص ٢٤ ويرى كلود كوليار أن هذه الهيئة لا تعتبر منظمة دولية نظر Claude Albert. Colliard, Instituations Internationals 5 e, ed Dalloz 1969, p. 18

(37) أوتوبروك مرجع سابق.

(38) أوتوبروك ص ٢٥ - ٢٦.

(39) ومع ذلك وجدت قوانين بغير جزاء ولذا ميز فقهاء العصر العلمي بين ثلاثة أنواع من القوانين الناهية من حيث الجزاء المترتب علي مخالفتها وهي القوانين

الكاملة Leges وهي التي تقرر البطلان كجزاء، ثم القوانين الأدنى من الكاملة
Leges Minus quam perfectae Perfectae
مالية كغرامة ثم القوانين الناقصة التي لا تقتزن بأي جزاء علي مخالفتها. د. عمر
ممدوح مصطفى، القانون الروماني الإسكندرية ١٩٦٧/٦٦، ص ٣٦ - ٤٦.

(40) أوتوبسروك مرجع سابق ص ٢٦ وافر الرومان أن تهب الجماعات الأخرى
لمساعدة من يقوم بحرب الجزاء وتسمى Hulfs Volker أي (Helpers) كما تقدم
لهم الإعانات المختلفة وكان الرومان يستخدمون كلمة Subsidda للدلالة علي الجنود
الأجانب الذين يأتون لمعاونة القائم بحرب الجزاء وأطلق عليهم Succurs
المنقذون راجع: Christian Wolf, Jus Gentium, Msthoda Scientifice
Pertractatum 1764, classics of International Law, pp, 336- 337.

(41) ويرجع ذلك إلي امتزاج القانون بالدين وكان كلاهما في يد سلطة واحدة هي
هيئة الكهنة التي تؤول القانون وتطبقه وتحكم المعرفة القانونية. د. عمر ممدوح
مصطفى مرجع سابق ص ٩.

(42) د. صوفي أبو طالب مرجع سابق ص ١١ ويذكر في هامش ١ من نفس
الصفحة أن عقوبة الطرد تشبه عقوبة تسمى Interdictio aquae et ignis
الحرمان من النار المقدسة (رمز طهارة القلب) ومن ماء التطهير ويجب علي الناس
أن يقطعوا كل صلتهم بهذا الشخص. كما أنه يفقد الجنسية الرومانية ويحذف اسمه من
بين مواطني روما.

Fritz Schulz, Principes of Roman Law, P. 228 footnote 3. (43)

(44) العصور الوسطى هي الفترة الواقعة بين العصور القديمة وعصر النهضة الذي
يعد مرحلة انتقال وتمهيد للعصور الحديثة التي تبدأ بالقرن السابع عشر - راجع د.
عبد الحميد متولي. مبادئ نظام الحكم في الإسلام، منشأة المعارف الإسكندرية طبعة
ثانية ١٩٧٤ ص ١١١.

(45) والواقع أن العصور الوسطى الإسلامية تتوسط عصري الجاهلية وعصر
الاستعمار التركي ثم الغربي.

(46) وكان أسبانيا هي مسرح المواجهة بين المسيحية والإسلام، راجع بول ريتز،
مرجع سابق ص ١٦.

(47) راجع ذلك د. حامد سليمان، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، مرجع
سابق ص ٨.

(48) الإمبراطورية الرومانية الشرقية وعاصمتها بيزنطة ٣٩٥م-١٤٥٣ الفتح التركي، والإمبراطورية الرومانية الغربية ٣٩٥م-٤٧٦م وهو تاريخ غزو القبائل الجرمانية لها وبدأ الإقطاع منذ هذا التاريخ حتى عصر النهضة (القرنين ١٥، ١٦) الذي أفضى إلي العصور الحديثة في القرن ١٧.

(49) مثال ذلك الصراع في القرن ١١ بين جيرجوار السابق وهنري الرابع الإمبراطور الألماني، راجع كلود كوليار ص ٢٥.

(50) راجع: Jacques Soubeyrol, L'OUN et le Pouvoir International de Sanction Révue Juridique et Econmique due sud Ouest, 1968 No. 1-2, P. 32.

(51) G. Schwarzerberger, Power Politics, P. 34, F.NYS, Op. Cit, PP. 516- 517.

(52) تضمنت معاهدة Pyrénées لعام ١٦٥٩ نصا يتعلق بالنشر والمصادقة والتسجيل لدي كل البرلمانات. المرجع السابق، ص ٥١٧.

(53) ويذكر بنكرشوك أن البعض الآخر يري نشأة القصاص لكلمة Pingneration التي تعني Pledhineg والبعض الآخر يري نشأتها في كلمة Clarigatio التي تعني طلب الترضية أو الإصلاح وكلاهما لا يعطي المعنى الدقيق للكلمة إذ لا جدوي من التعبير بكلمة لاتينية عن تقليد لم يعرفه الرومان انظر:

Cornelius Van Bynkershoek, Questionum Juris Publici libric duo 1737, p. 133 ويذكر فريق ثالث أن الاصطلاح ظهر لأول مرة في القرن ١٣ واستعمله كتاب اللاتينية Repraesabisae المقابل للاصطلاح الفرنسي، كذلك الإيطالي Ripresaghé وحاول الكتاب اللاتيني مشابته بلفظ روماني هو Pineratio ولم يتأكد المعنى المتميز المعروف للاصطلاح سوى علي يد بنكر شوك في أوائل القرن ١٨ راجع: Sir Geffrey Buttler and Simon Maccoby, London 1928, p. 173, Fanchille Traité., 8 eme ed, 1926, p. 689.

(54) Fanchille, traité., 8 eme ed, 1926, p. 689.

(55) يفسر البعض كلمة Marque علي أنها تتصرف إلي الاستيلاء أو القصاص بين أشخاص، أما كلمة Réprésailles فتشير إلي القصاص بين الدول، ويرى آخرون إن الكلمة الأولى تتصرف إلي الاستيلاء علي ممتلكات الأجانب داخل البلد الذي يمنح الخطاب بينما تتصرف الثانية إلي معنى خاصة يتعلق علي بالاستيلاء علي ممتلكات الأجانب الواقعة خارج البلد الذي أصدر الخطاب. أرست مرجع سابق ص ٥٨٥.

(56) جورج سل مرجع سابق ص ٨٦٨.

(57) مرجع سابق ص ٦٩١.

(58) فقد نص علي منح خطابات القصاص للمضروبين في المرسوم رقم ٤ الذي أصدره هنري الخامس وصدر في فرنسا Matine Ordinance الشهير في عهد لويس الرابع عشر عام ١٦٨١ ينص علي الإجراءات التي ينبغي مراعاتها للحصول علي هذه الخطابات: راجع Henry wheaton, Elements of International Law 1966, reprinted by Oceana Publications INC, New york, wildy& sons LTD, London 1964, p. 291.

(59) خلوت المادة ١١ من الهدنة بين الأقاليم المتحدة وأسبانيا في ١٩٠٦/٤/٩ والمادة ٢٢ من معاهدة صلح Munster في ١٩٤٨/١/٣٠ منح خطابات القصاص إلا بعد تبين إنكار واضح للعدالة، بيكر شوك مرجع سابق ص ١٣٣.

(60) بنكر شوك المرجع السابق ص ١٣٤ ويذكر أمثلة لذلك لمادة ٢٤ من المعاهدة الموقعة في ١٩٥٤/٤/٥ بين الأراضي الواطنة وإنجلترا. ووردت هذه الشروط أيضا في المادة ٣١ من معاهدة وقعت بين الأطراف ذاتها في ١٦٦٧/٧/٣١ كذلك في المادة ١٧ من الاتفاقية التجارية بتاريخ ١٦٦٢/٤/٢٧ بين ملك فرنسا والأراضي الواطنة التي تنص علي أن إنكار العدالة لا يتحقق إلا بعد تبين صحة شكوى المواطن المتضرر ومنح الملك الذي ينتمي إليه الظالم مهلة ٤ شهور ليحقق في الأمر.

(61) قررت فينيسيا عام ١٤٢٣ وقف إصدار الخطاب لكنها عدلت عنه عام ١٤٥٦ أرست نيس ص ٥٨٥ ومن أمثلة اتفاقات هذا التقليد المعاهدة الفرنسية الأسبانية عام ١٤٨٩ والمعاهدة التجارية الفرنسية الإنجليزية عام ١٥١٠، اتفاقات فرنسا مع هولندا ١٧٤٩، الدانمارك ١٧٤٢، روسيا ١٧٨٧ راجع فوشيه مرجع سابق ص ٦٩١-٦٩٢ . وراجع المادة ٩ من المعاهدة الموقعة في ١٦١٠/٩/٢٤ بين إمبراطور مراكش والولايات الهولندية المتحدة (الأراضي الواطنة) التي تقضي بعدم منح خطابات القصاص وتضمنت الاتفاق علي أن ينصف كل طرف رعايا الطرف الآخر. بنكر شوك مرجع سابق ص ١٣٥، ويذكر أن الأمير كان يصدر بنفسه هذه الخطابات لأن مهمة إصدارها تفوق سلطة الحكام العاديين وانتقل هذا التقليد إلي فرنسا بعد أن كانت المحاكم العليا هي التي تتولي إصدارها.

(62) والواقع أن سمو مكانة البابا وعلو شأنه في المسائل الدنيوية والدينية معا يرجع إلي بعض مصادفات وأحداث تاريخية حدثت في أوائل العصور الوسطي منها انهيار الإمبراطورية الرومانية تحت وطأة غزوات القبائل الجرمانية، وتصدي قوات البابوات

لحماية روما من غارات قبائل المبارديين، وانهيار الثقافة والتعليم علي أثر دول القبائل الجرمانية روما في القرن الخامس فأصبحت الكنيسة صاحبة الصدارة الفكرية في البلاد واحتكر رجل السدين معرفة القراءة والكتابة واللغة اللاتينية، وكان ذهاب الوظائف الإمبراطورية عقب انهيار الإمبراطورية الغربية بمثابة تمهيد الطريق أمام الكنيسة لتتجذب في خدمتها رجالا من أرفع طبقات المجتمع فغالبية الأساقفة في القرون الخامس والسادس والسابع كانوا من أبناء طبقة النبلاء وأصحاب الثروة والنفوذ بينما كان رؤساء قبائل الجرمان مغرمين بالحروب والصيد وتبين لهم أنه ليس في مقدورهم أن يديروا دفة الحكم في البلاد بغير رجال الكنيسة. راجع د. عبد الحميد متولي، مبادئ نظام الحكم في الإسلام منشأة المعارف الإسكندرية طبعة ثانية عام ١٩٧٤ ص ١١١ - ١١٤.

(63) أتروبيوك ص ٢٨.

Michel Zimmermann, La Crise de l' Organisation (64)
International a la fin du Moyen Age, RDC, Tome 44, 1933- II,
PP, 337- 337.

(65) ويتحدث في هذا المقال (في الفصل الثاني البادئ بصفحة ٣٣٨) عن مدى سلطة السبابا المطلقة علي الأشياء والأشخاص والأمس المختلفة التي تمارس عليها. Acte de l' Obediance ou d' Obeysance filiale.

Le Vray Reteur de l'Eglise Universelle et Vray vicaire de (66)
Dieu en terre.

(67) تفاصيل وصور وإجراءات إصدار مراسيم الطاعة وإرسال سفارة الولاء في زيمرمان ص ٣٥٦ - ٣٥٧.

L' Acte d'établissement de la Vassalité. (68)

Tum quia Imper- Coerction Actor Filius est Ecclesiae et (69)
non Pater. Pater Vero Filium Corrigit, non Econtra.

(70) انظر أمثلة أخرى في بنكر شوك ص ٣٥٩.

(71) ويرى البعض أن هذه الإجراءات لم تكن ترتب علاقة تبعية آلية بين تلك الدول والبابا بل تعين أن يصدر بهذا المعني مرسوم صريح. المرجع السابق ص ٣٦٠ - ٣٦٣.

Theodor Meron, the authority to make treatis in: (72)
the late middle age, A. J. I. L, Vol 189 No. 1. January 1995, p. 6.

(73) بنكر شوك مرجع سابق ص ٣٦٤.

(74) المرجع السابق ص ٣٦٥.

(75) المرجع السابق ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

- (76) راجع ذلك الفصل الرابع من المرجع السابق ص ٣٦٩ - ٣٨١.
- (77) المرجع السابق ص ٣٨٣ - ٣٨٤.
- (78) المرجع السابق ص ٢٨٦ ويعلق الكاتب بأن هذه الإجراءات تعد إجراءات بوليسية دولية، نفس المرجع ص ٣٨٧.
- (79) المرجع السابق ص ٣٨٨ وقد أدخل هذا النظام أسلوبا فعلا في القسر الدولي وزقره الإمبراطور فريدريك الثاني.
- (80) المرجع السابق ص ٣٨٩ - ٣٩٠.
- (81) المرجع السابق.
- (82) المرجع السابق ص ٣٩٠ - ٣٩٢، وراجع كلود كوليار مرجع سابق ص ٢٥.
- (83) تفاصيل في أوتوبروك مرجع سابق ص ٣٤ - ٣٥.
- (84) سوبيرول، مرجع سابق ص ٣٣.
- (85) أوتوبروك مرجع سابق ص ٢٩ - ٣٠.
- (86) أوتوبروك مرجع سابق ص ٣١.
- (87) المرجع السابق ص ٣٣.
- (88) يؤكد غلي إخضاع المعتدي أو المتردد للجماعة أكثر فعالية من مواجهة بالسلح المرجع السابق ص ٣٤.
- (89) أوتوبروك مرجع سابق ص ٤٦ - ٤٧.
- (90) ميضيل زيمرمان مرجع سابق ص ٣٨٧.
- (91) فالإسلام كان عزوفا عن حروب العدوان ويرجو السلامة ويذكر د. محمد يوسف موسى أن الرسول عليه السلام كان قول لجيشه عند الحروب أيها الناس لا لقاء العدو وأسألوا الله العافية فإذا لقيتموه فاصبروا وأعلموا أن الجنة تحت ظلال السيف، انظر كتاب الإسلام وحاجة الناس إليه، القاهرة الطبعة الثانية عام ١٩٦٩، وانظر المؤلف القسيم لأستاذنا د. محمد طلعت الغنيمي: قانون السلام في الإسلام منتأة المعارف - الإسكندرية ١٩٨٩.
- (92) الشيخ محمد أبو زهرة فلسفة العقوبة في الفقه الإسلامي معهد الدراسات العربية العالمية ١٩٦٦، ص ١٧١ وروي عن النبي ص أنه قال "من قتل له قتيلا فهو خير النظرين أما أن يقتدي أو إما أن يقتل..". وقوله من أصيب بدم أو خيل فهو بالخيار بين إحدى ثلاث: إما أن يقتص، وإما أن يأخذ العقل، وإما أن يعفو فإن أراد رابعه فخذوا على يديه، نفس المرجع ص ١٧٢ والفرق بين القصاص والانتقام أن الأخير لا يكون

- من المحاكم بل يكون من المجني عليه والقصاص لا يكون من الحاكم وهناك تناسب بين الجريمة والقصاص علي عكس الانتقام. نفس المرجع السابق ١٨٧-١٨٨.
- (93) لقوله تعالى: "لکم فی الحياة قصاص یا أولی الألباب" وقوله "من أجل ذلك كتبنا علي بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فی الأرض وكأنما قتل الناس جمیعا ومن أحيایها فكأنما أحيأ الناس جمیعا"، راجع تفسير هاتین الآیةین ومغزاهما فی كتاب الشیخ أبو زهرة سالف الذكر ص ١٧٤-١٨٦.
- (94) فالقتل فی اللغة هو القطع والقصاص فی الجراح مأخوذ من هذا إذا اقتصر منه بجرحه إیاه أو قتله به، لسان العرب ج ٨ ص ٣٤١.
- (95) انظر فی تفصیل ذلك د. محمد یوسف موسی ٢٧٤-٢٧٥ الشیخ محمد أبو زهره مرجع سابق ص ٣٤٠-٣٤١.
- (96) لقول الرسول "من قتل دون ماله فهو شهید، ومن قاتل دون دمه فهو شهید، ومن قاتل دون أهله فهو شهید" راجع الشرح والتفصیل فی: فتحي عثمان، الفكر القانوني الإسلامي بین أصول الشریعة وتراث الفقه. بدون تاریخ ص ١٧٣-١٧٤.
- (97) يذكر الشیخ أبو زهرة قول الرسول "لتأخذن علي یدی الظالم ولتأطرنه علي الحق أو لیضربن الله قلوب بعضکم ببعض ثم تدعون فلا یرتجاب لکم". المرجع السابق، ص ٨٥ وقوله علیه السلام "إن الناس إذا أردوا الظالم فلم يأخذوا علي یدیہ أوشکوا أن یصیبهم الله بعقاب من عنده.
- (98) فیونیک مرجع سابق ص ١٢١-١٢٢.
- (99) راجع فی هذه التطورات كلود كولیارد، مرجع سابق ص ٢٧-٤٧ بول رویتر ص ٢٩-٣٠.
- (100) كلود كولیارد مرجع سابق ص ٣٦.
- Robert Ri, The Origins of Public Law and the Congress (101) of Vienna Transactions of Grotius Society, Vol, 36 1950, Oceana Publications New York, 1996 p. 227.
- Jacques Soubeyrol. (102)
- (103) فیونیک مرجع سابق ص ١٨.
- (104) یری كافاریه أن اجتماع إیرادات الدول فی صورة الكونسرت الأوروبي رقم ما حققه لم يشكل سلطة حاسمة طالما أنها أنشئت فی نطاق سياسي بحت. راجع كتاب كافاریه لعام ١٩٧٣ سالف الإشارة إلیه ص ١٢٢.

(105) المرجع السابق ص ١٨ - ١٩ وقد تقرر مبدأ التدخل المسلح وإبعاد الدولة التي تحدث بها ثورة من التحالف الأوروبي المقدس وعدم الاعتراف بأوضاعها الجديدة في مؤتمر تروبو ١٨٢٠ وتم التدخل بالفعل في نابولي وأسبانيا.

Depuis, Les Sanctions du Droit International, R.D.C. (106)
1924, P. 421.

(107) سوبيروول، مرجع سابق ص ٣٤.

(108) أوتوبروك مرجع سابق ص ٥٣ - ٤٥.

(109) نصت المادتان ٢١، ٢٢ من المعاهدة المبرمة بين فرنسا والولايات المتحدة في ١٩٧٨/٧/٦ علي اتفاق الطرفين علي الامتناع عن منح رعاياهما خطابات قصاص معاقبة من يحصل منهم عليها من دول أخرى كما اتفق نفس الطرفين في معاهدة Jay الموقعه في ١٧٩٤/١/١٩ علي عدم اللجوء للقصاص الفردي إلا إذا رفضت المساعي لترضية المضرور أو تأخرت القضية بشكل غير معقول انظر: Charles F. Hill Leading American Treaties Ams Press (first Published) New York, 1969, pp. 16, 55 حتى إذا ما انعقد مؤتمر باريس ١٨٥٦ اتفق رسميا علي انتهاء هذا التقليد جورج سل مرجع سابق ص ٨٦٨.

(110) بول رويتر مرجع سابق ص ٢٥.

(111) مقال كافاربه عام ١٩٣٧ في المجلة العامة للقانون الدولي ص ٤١٠.

(112) المرجع السابق ص ٤١٢ هـ ١.

(113) أوتوبروك مرجع سابق ص ٥٩.

(114) راجع مارسل سيبير، مرجع سابق ص ٥٥٧.

"Jusqu'au XIX Siecle le chapitre des sanctions en droit des gens n'energiste que des essuistrés sporadiques de construction doctrinale" M. Sibert, Op. Cit., P, 556.

(116) د. عبد الله العريان، فكرة التنظيم الدولي، مجلة القانون والاقتصاد مارس ويونو ١٩٥٥ ص ٢٠٨ - ٢٢٣.

W. Friedmann, General Course in Public International Law, R. D. C. 1969- II- Tpm 127, PP. 116- 118.